

P.O. Box 5389, Al Safat 12170
State of Kuwait
Telephone: +965 2298 8000
Fax: +965 2298 8419
Authorized Capital KD 600,000,000
Issued and paid up capital KD 399,635,664
Commercial Registration Number 24067
www.burgan.com

ص.ب. ٥٣٨٩، الصفاة ١٢١٧٠
دولة الكويت
هاتف: +٩٦٥ ٢٢٩٨ ٨٠٠٠
فاكس: +٩٦٥ ٢٢٩٨ ٨٤١٩
رأس المال المصرح به د.ك.
رأس المال المصدر والمدفوع ٣٩٩,٦٣٥,٦٦٤ د.ك.
سجل تجاري رقم ٢٤٠٦٧



الكويت في: 14/ 2026/05

إشارتنا : 2026/341


السادة / شركة بورصة الكويت المحترمين،،،

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: محضر مؤتمر المحللين لبنك برقان للفترة المنتهية في 2026/03/31

التزاماً بأحكام البند (4) من المادة (2-4-8) من كتاب قواعد البورصة القرار رقم (1) لسنة 2018 وتعديلاته، مرفق لكم طيه محضر مؤتمر المحللين للفترة المنتهية في 2026/03/31 والذي تم عقده يوم الثلاثاء الموافق 2026/05/12 في تمام الساعة 02:00 بعد الظهر عبر الاتصال الهاتفي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


فاضل محمود عبد الله
الرئيس التنفيذي – الكويت





بنك برقان BURGAN BANK

نتائج الربع الأول من السنة المالية 2026
نصّ المكالمة الجماعية لمؤتمر المحللين لبنك برقان
يوم الثلاثاء، الموافق 12 مايو 2026

المكالمة الجماعية لمؤتمر المحللين لمناقشة نتائج بنك برقان عن الربع الأول من 2026

يوم الثلاثاء، الموافق 12 مايو 2026
النص المحرّر من المكالمة الجماعية لمؤتمر المحللين لمناقشة أرباح بنك برقان، والتي انعقدت يوم الثلاثاء،
الموافق 12 مايو 2026، في تمام الساعة 14:00 بتوقيت الكويت (UTC+03:00)

ممثلو بنك برقان المشاركون:

السيد/ خالد الزومان رئيس المدراء الماليين للمجموعة

السيد/ جوراو هاندا مساعد مدير عام

السيد/ أنيميش أسيم مدير تنفيذي

السيد/ حمد البدر مدير أول

مدير الحوار خلال الاجتماع (إيلينا سانثيز):

أسعد الله مساءكم جميعاً. أنا إيلينا سانثيز من إي إف جي هيرمس. يسرني الترحيب بكم في اجتماع مناقشة أرباح مجموعة بنك برقان عن الربع الأول من السنة المالية 2026، وشكراً لتخصيص هذا الجزء من وقتكم من أجل حضور هذا الاجتماع. سوف تكون هذه المكالمة مسجلة، واسمحوا لي أن أنتقل بكم إلى السيد/ حمد البدر من بنك برقان ليفتح اجتماعنا.

حمد البدر:

شكراً لك إيلينا. مساء الخير جميعاً. يُسعدني أن أرحب بكم في هذا الاجتماع الخاص بمناقشة أرباح مجموعة بنك برقان عن الربع الأول من السنة المالية 2026. وأشكركم على حضوركم الكريم. سوف ينضم إليّ خلال هذا الاجتماع كلّ من السيد/ خالد الزومان، رئيس المدراء الماليين للمجموعة، والسيد/ جوراو هاندا، مساعد مدير عام- الإدارة المالية للمجموعة، والسيد/ أنيميش أسيم، مدير تنفيذي- الحلول الاستراتيجية والاستدامة وعلاقات المستثمرين، وسوف نقوم خلال 20 دقيقة بتغطية كافة الشرائح، ثم ننتقل بعد ذلك للإجابة عن أسئلتكم واستفساراتكم بعد انتهاء العرض التقديمي.

وكما هو الحال في عروضنا التقديمية الفصلية الأخيرة، تتناول الشرائح من 3 إلى 7 نبذة عامة عن بنك برقان، تشمل التعريف بالبنك واستراتيجيته. ولن يتم استعراض هذه الشرائح خلال اجتماع اليوم، حيث سنبدأ مباشرة بتغطية الشريحة 9، التي تسلط الضوء على أبرز مؤشرات الأداء الرئيسية خلال الربع الأول من هذا العام.

حقق البنك أداءً متيناً خلال الربع الأول من عام 2026، مدعوماً باستمرار نمو الميزانية العمومية، والانضباط في إدارة المخاطر، وقوة تنوع مصادر الدخل، وذلك رغم التحديات التي تشهدها بيئة التشغيل.

● واصل نمو الميزانية العمومية زخمه القوي، حيث ارتفع إجمالي الأصول ليصل إلى 9.5 مليار دينار كويتي، بزيادة تقارب 11% على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو متين في محفظة القروض بنسبة 6% لتصل إلى نحو 5 مليارات دينار كويتي. كما ارتفعت قاعدة الودائع بنسبة 13% لتصل إلى 6.1 مليار دينار كويتي، ما يعكس استمرار ثقة العملاء وقوة قاعدة أعمالنا.

- ونتيجة لهذا الزخم، ارتفعت الإيرادات بنسبة 10% على أساس سنوي لتصل إلى 64 مليون دينار كويتي، فيما بلغ صافي الربح 5.1 مليون دينار كويتي.
- تحسّن صافي تكلفة الائتمان – بعد احتساب الاستردادات – بمقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى 30 نقطة أساس، ما يعكس استمرار قوة جودة الأصول الأساسية رغم تجنب مخصصات استباقية.
- واصلت مراكز رأس المال والسيولة الحفاظ على قوتها، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 15.9%، في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) 111%، وكلاهما يتجاوز بكثير الحدود الدنيا الرقابية. ويأتي ذلك مدعوماً كذلك بالتسهيلات التحفيزية الأخيرة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، والتي تعزز سيولة النظام المصرفي، في الوقت الذي لا تزال فيه هوامش الأمان لدينا أعلى بكثير من المستويات المحدثة وتلك التاريخية.

والآن، اسمحوا لي أن انتقل إلى السيد/ جوراو ليستعرض لكم في مزيد من التفصيل الشرائح الخاصة بالأداء المالي للمجموعة.

جوراو هاتدا:

شكراً سيد/ حمد. أسعد الله مساءكم جميعاً. لننتقل إلى الشريحة 10 لاستعراض مؤشرات الربح والخسارة:

- خلال الربع الأول من عام 2026، حقق بنك برقان نمواً قوياً في إجمالي الإيرادات بنسبة 10% على أساس سنوي لتصل إلى 64 مليون دينار كويتي، مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 77% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وجاء هذا الأداء القوي بدعم من تحسّن إيرادات الرسوم وزيادة في نشاط البيع المتقاطع (Cross-selling) على مستوى المجموعة، حيث ارتفعت نسبته إلى 38% بزيادة قدرها 14 نقطة مئوية على أساس سنوي.
- حافظ صافي الدخل من الفوائد على مرونة نسبية ليبلغ 40 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 44 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2025. ويعود هذا التراجع الطفيف بشكل رئيسي إلى خفض أسعار الفائدة الذي تم خلال العام الماضي، إضافة إلى تعليق احتساب الفوائد على أحد الحسابات المصنّفة ضمن القروض المتعثرة خلال الربع الأول من عام 2026. كما يفسّر ذلك تراجع لصافي هامش الفائدة، كما هو موضح في الرسم البياني أسفل يسار الشريحة.

- ومع ذلك، حافظت المجموعة على قاعدة إيرادات متينة، مدعومة بتنوع مصادر الدخل وقوة الأداء التشغيلي الأساسي.
- بلغت الأرباح التشغيلية 18 مليون دينار كويتي، مقارنةً بـ 24 مليون دينار كويتي في الربع الأول 2025، وهو ما يمثل اعتدالاً في الأداء بعد المستويات القياسية المسجلة في العام الماضي. ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية على أساس سنوي بمقدار 12.9 مليون دينار كويتي. ويعكس هذا الارتفاع بشكل رئيسي أثر تجميع بيانات بنك الخليج المتحد، والذي ساهم بمبلغ 6.3 مليون دينار كويتي، بينما جاءت بقية الزيادة مدفوعة بالاستثمارات المستمرة في التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية، جنباً إلى جنب مع تأثير التضخم المفرط في تركيا. كما انعكس ذلك في ارتفاع نسبة التكلفة إلى الدخل، كما هو موضح في الرسم البياني أسفل منتصف الشريحة.
- وفيما يتعلق بالمخصصات وصافي تكلفة الائتمان – بعد احتساب الاستردادات – سجل البنك تكلفة ائتمان بلغت 30 نقطة أساس فقط، متحسنة بنحو 20 نقطة أساس على أساس سنوي. وقد تحقق ذلك رغم تجنّب مخصصات استباقية على خلفية التطورات الجيوسياسية، ما يعكس منانة الجودة الائتمانية الأساسية للمحفظة.
- وأسفر مجموع العوامل المذكورة أعلاه، إلى جانب ارتفاع المصروفات الضريبية على أساس سنوي، عن تسجيل صافي ربح بلغ 5.1 مليون دينار كويتي، مقارنةً مع 10.7 مليون دينار كويتي خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وننتقل إلى الشريحة 11، لاستعراض مؤشرات الميزانية العمومية:

- نما إجمالي الأصول بنسبة 11% على أساس سنوي ليصل إلى 9.5 مليار دينار كويتي، مدفوعاً بارتفاع محفظة القروض بنسبة 6% لتبلغ نحو 5 مليار دينار كويتي. وقد جاء هذا النمو بشكلٍ رئيسي نتيجة أداء عملياتنا في دولة الكويت، إلى جانب مساهمات إضافية من أعمالنا الدولية، بما أسهم في تحقيق تنويع ملائم عبر المناطق والقطاعات.
- تواصل الميزانية العمومية الحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة، حيث تمثل الأصول السائلة حوالي 28% من إجمالي الأصول، ما يعكس استمرار تركيزنا على الإدارة الحسنة للسيولة.
- حافظت التوزيع القطاعية لمحفظة القروض على استقرارها بشكل عام مقارنةً بالربع السابق، مما يعكس توازناً جيداً في مكونات المحفظة.

- وعلى صعبف تصنلف القروض؁ واصلنا تسجل تحسن على أساس سنوف فف نسب القروض بالمرحلتفن الأولى والثانفة؁ فف حفن ارتفعت قروض المرحلة الثالثة بشكل طففف؁ وفعود ذلك بشكل رئفسف إلى تصنلف أء العملاء ضمن ففة المقترضفن المنعثرفن خلال هذا الربق.

والآن ننقل إلى الشرفة 12 لمراجعة مؤشرات جودة الأصول على مستوى المجموعة:

- وكما تم توضفحه فف الشرفة السابقة؁ فقد ارتفعت نسبة قروض المرحلة الثالثة؁ أو نسبة القروض المنعثرة؁ بشكل رئفسف نفةة تصنلف أء العملاء ضمن القروض المنعثرة خلال هذا الربق. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الانكشاف مغطى بالكامل بضمانات عقارفة؁ كما أن البنك فف مراحل متقدمة من المباحثات مع العمل فهدف التوصل إلى تسوفة سرفعة لهذا الحساب.
- وبناءً عليه؁ وبالنظر إلى الرسم البنافف فف أعلى الفمن؁ فبلغ صافف القروض المنعثرة بعء احتساب الضمانات 33 مليون ففنار كوفف؁ أي ما فعادل 60 نقطة أساس. وفعء هذا المستوى مستقراً إلى حد ككفر على أساس سنوف؁ ونفةة مطمئنة وفعكس نهجنا المنحفظ فف إدارة المخاطر.
- وفعزز ذلك أيضاً قوة نسبة تغطية القروض المنعثرة البالغة 2.0 مرة؁ والتي لا تزال مستقرة إلى حد ككفر مقارنة بالعام الماضي؁ ما فعكس مئانة مستويات التغطية لففنا.
- علاوة على ذلك؁ لا تزال المخصصات التحوطفة لمواجهة الخسائر الائتمانفة المتوقعفة قوية عند مستوى 66 مليون ففنار كوفف؁ ءون فغفر فذكر على أساس سنوف. وفعاصل ذلك تشكيل مصءات مالية مئفة فف مواجهة أي مخاطر محتملة.

والآن؁ اسمحوا لف أن انقل إلى السفء/ أنفمفش لفسعرض لكم الشرائح التالية.

أنفمفش أسفم:

أشكرك سفء جوراو. ومساء الخفر عفكم جمفعاً. وفف الشرفة 13؁ نستعرض مؤشرات الوءائع والسفولة للمجموعة؁ وهف كما فلف:

- قبل الانتقال إلى مناقشة ملف السفولة والتموفل لءف المجموعة؁ من الجءفر الإشارة إلى السفاق العام الأوسع. ففف ضوء التطورات الجفوسفاسفة الأخيرة فف المنطفة وما صاحبها من ظروف فف الأسواق؁ قام بنك

- الكويت المركزي بشكل استباقي في 26 مارس 2026 بإطلاق حزمة تحفيزية تهدف إلى دعم السيولة، وتخفيف شروط التمويل، وتوفير مزيد من المرونة الرقابية.
- وفي إطار هذه الحزمة، قام بنك الكويت المركزي بمراجعة عدد من المتطلبات الرئيسية للسيولة والاحترازات الرقابية، حيث تم رفع الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع (LDR) إلى 100%، في حين تم خفض الحد الأدنى لكل من نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى 80%. بالإضافة إلى ذلك، تم خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 3%، كما تم تخفيف متطلبات فجوة السيولة بنسبة 10%. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة لنا، حيث إن النسب المشار إليها في هذه الشريحة باتت تُحتسب استناداً إلى هذه المستويات المعدلة.
 - وبينما توفر هذه الإجراءات دعماً قصير الأجل للنظام المصرفي، فإنها في الوقت نفسه تشكّل إطاراً تنظيمياً مرجعياً جديداً، نأخذُه بعين الاعتبار عند تقييم وضع السيولة لدينا مستقبلاً، وذلك إلى حين إعادة تطبيق المتطلبات السابقة.
 - وعلى الرغم من هذه التطورات في السوق، حافظت قاعدة ودائعنا على قوتها، حيث بلغت حوالي 6 مليارات دينار كويتي، بنمو 13% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار ثقة عملائنا وقوة قاعدة أعمالنا. وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعةً بشكل أساسي بالمستويات القوية للودائع في الكويت، إلى جانب مساهمات من شركاتنا التابعة الدولية.
 - ظلّت محفظة الودائع مستقرة إلى حد كبير، كما استقرت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير عند نحو 28% ما يعكس مرونة في ظل بيئة التشغيل الحالية.
 - بلغت نسبة القروض إلى الودائع لدى بنك برقان 73%، وهو مستوى يقلّ كثيراً عن الحد الرقابي البالغ 100%، ما يعكس نهجنا المنضبط في إدارة الميزانية العمومية، مدعوماً بقاعدة تمويل قوية ومستقرة.
 - ومن منظور السيولة، لا يزال بنك برقان في موقع قوي للغاية، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) 220%، في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) نحو 111%، وكلاهما يتجاوز بكثير الحدود الدنيا الرقابية المعدلة والبالغة 80%.
 - ونود التأكيد على التزام البنك التام بالمتطلبات الرقابية للسيولة، بنسختيها السابقة والمعدلة، وذلك عبر كافة نسب السيولة الرئيسية، كما لم يلجأ إلى استخدام التسهيلات الرقابية الاستثنائية التي تم إقرارها خلال الربع، وهو ما يعكس نهجنا الحصيف والمتحفظ في إدارة الميزانية العمومية.
- وبالانتقال إلى الشريحة رقم 14، نستعرض تفاصيل مستويات رأس المال كالتالي:

- كما تضمنت الحزمة التحفيزية التي أعلن عنها بنك الكويت المركزي، والتي أشرنا إليها سابقاً، إجراءات تخفيف جوهرية على متطلبات رأس المال. وفي إطار هذه الحزمة، خفّض بنك الكويت المركزي متطلبات حقوق ملكية المساهمين (CET1) بمقدار 1%، الأمر الذي انعكس بدوره على انخفاض جميع نسب رأس المال الأخرى بالمقدار ذاته، بما يشمل نسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1)، ونسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)، ومعدل كفاية رأس المال. وبناءً عليه، أصبحت الحدود الرقابية الدنيا المعدلة الخاصة ببنك برقان عند 9.5% لنسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1)، و11% نسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)، و13% لمعدل كفاية رأس المال (CAR).
- وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أنّ نسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1)، ونسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)، ومعدل كفاية رأس المال (CAR) لدى البنك بلغت 10.53% و12.51% و15.90% على التوالي، بما يتوافق مع كل من المتطلبات الرقابية السابقة والمحدثة.

والآن، ننتقل إلى الشريحة 15 لتقديم لمحة موجزة عن مؤشرات أداء شركائنا الرئيسية التابعة:

- تُعدّ عملياتنا في الكويت حجر الأساس لمجموعة بنك برقان وأدائها العام، حيث تمثّل نحو 71% من إجمالي قاعدة الأصول. وبصورة عامة، ظلّت مؤشرات الأداء في الكويت مستقرة إلى حد كبير، في حين ارتفع معدل البيع المتقاطع إلى 34% خلال الربع الأول من 2026 مقارنةً مع 29% في العام السابق. وشهدت الهوامش انخفاضاً طفيفاً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى خفض أسعار الفائدة خلال شهري سبتمبر وديسمبر من العام الماضي، إلى جانب تعليق احتساب الفوائد على أحد حسابات القروض المتعثّرة خلال هذا الربع كما أشرنا سابقاً في العرض التقديمي. كما بقيت جودة الأصول ضمن مستويات مستقرة، مع تسجيل نسبة القروض المتعثّرة نحو 60 نقطة أساس بعد استبعاد الضمانات. وفي المقابل، سجّلت تكلفة الائتمان، بعد احتساب المبالغ المستردة، مستوى سلبياً، ما يعكس استمرار متانة المحفظة الائتمانية. وبشكل عام، حافظت أعمال البنك على استقرارها ومتانتها.
- وبالانتقال إلى عملياتنا الدولية، وبدءاً ببنك برقان – تركيا، لا يزال البنك يواجه تحديات ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية الكلية في تركيا بما في ذلك استمرار الضغوط التضخمية. ومع ذلك، يواصل البنك المساهمة بنحو 14% من إجمالي أصول المجموعة. وحافظ الأداء على استقراره مع بلوغ الهوامش نحو 6%، فيما بلغت نسبة البيع المتقاطع نحو 30%. كما ظلّت جودة الأصول مستقرة، مع تسجيل نسبة قروض متعثّرة بنحو 40 نقطة أساس، في حين بلغت تكلفة الائتمان نحو 90 نقطة أساس.

- أسهمت عملياتنا في الجزائر بنحو 10% من إجمالي قاعدة أصول المجموعة. وواصل بنك الخليج الجزائر (AGB) تحقيق أداء مستقر ومتسق، مع تسجيل هوامش بلغت 5.4%، مدعومة بمعدلات بيع متقاطع بلغت 34%. كما ظلت جودة الأصول مستقرة، دون تسجيل أي تغيرات جوهرية أو مستجدات غير متوقعة خلال الفترة.
- بالانتقال إلى بنك الخليج المتحد (UGB)، أحدث شركائنا التابعة، لا يزال البنك يركز بشكل رئيسي في هذه المرحلة على الأنشطة الاستثمارية، مع نشاط محدود في مجال إقراض العملاء. ونتيجة لذلك، لا يمكن الاعتماد على مؤشرات الائتمان لتقييم الأداء حالياً. وفي المقابل، حافظ أداء البيع المتقاطع على مستوياته الجيدة، مدعوماً بشكل رئيسي بمساهمات "كامكو إنفست".
- ختاماً، واصلت عملياتنا في تونس، التي تمثل نحو 2% من إجمالي أصول المجموعة، أداءها المستقر مع بقاء مؤشرات الأداء الرئيسية ضمن المسارات المتوقعة. دون تسجيل أي تطورات ملحوظة خلال الفترة.

والآن، اسمحوا لي أن انتقل إلى السيد/ حمد لإكمال بقية العرض التقديمي.

حمد البدر:

أشرك سيد أنيميش. ومع اختتام العرض التقديمي، ننتقل الآن إلى الشريحة 17:

- بصورة عامة، حققنا أداءً مثميناً مدعوماً بنمو صحي، مستفيدين من قوة وتنوع أعمال المجموعة، فيما واصلت الكويت دورها كمحرك رئيسي للنتائج.
- وعلى الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة خلال الربع الأول من عام 2026، حافظ الأداء على متانته، مدعوماً بانضباط إدارة المخاطر واستقرار الأسس التشغيلية والمالية للبنك.
- ومع تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، نواصل التركيز على تنفيذ استراتيجيتنا، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتنمية الدخل من الرسوم، إلى جانب المضي قدماً في أجندة الحوكمة والاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يدعم تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وبذلك نختم عرضنا التقديمي. وقبل الانتقال إلى فقرة الأسئلة والأجوبة، نود أن نسلط الضوء مجدداً على إطلاق تطبيق علاقات المستثمرين، والمتاح على نظامي iOS وAndroid. وندعوكم إلى تحميل التطبيق للاستفادة من وصول فوري إلى إفصاحات بنك برقان، وآخر المستجدات، وبيانات الأداء. ويتميز التطبيق بسهولة

الاستخدام وتوفره لمجموعة من الخصائص التحليلية القفمة، كما نثمن ملاحظاتكم واقترحاتكم، لما لها من دور في تعزيز التفاعل وتطوير التطبيق ليكون أكثر فائدة للمستثمرين.

وبهذا، أختتم العرض وأعود بكم إلى السيدة/ إبلنا لإدارة الأسئلة والإجابات.

إبلنا سانشيز: شكرأ أيها السادة لهذا العرض التقديمي، دعونا الآن ننتقل إلى الأسئلة والإجابات. إن كان لدى أي من المشاركين والحاضرين سؤال، فهناك طريقتان لتقديمه، إما عبر كتابته في المكان المخصص للأسئلة والإجابات، أو من خلال الضغط على رمز رفع اليد، وسأقوم بإلغاء كتم صوت المايكروفون ليتمكن صاحب السؤال من الحديث. نستقبل أول سؤال من تشيرو غوش.

تشيرو غوش:

إذا أردنا تسليط الضوء على الجوانب الأقل إيجابية في النتائج المالية، فإنني سأركز على انكماش صافي هامش الفائدة على أساس ربع سنوي، واستمرار بقاء نسبة التكلفة إلى الدخل عند مستويات مرتفعة بشكل ملحوظ. أما بالانتقال إلى الجوانب الإيجابية، فيبدو أن مخصصات خسائر الائتمان في وضع أفضل، كما جاء الدخل من الرسوم متسقاً مع نتائج الربع الماضي؛ وبوجه عام، لا تزال النتائج تعكس أداءً قوياً. فهل يمكننا اعتبار هذه المستويات أساساً مرجعياً للمرحلة المقبلة؟ وأخيراً، تم تخفيف متطلبات حقوق ملكية المساهمين (CET1) ولكن هل أخطرت الجهات الرقابية البنوك بالمدى الزمني المقرر لسريان هذه التيسيرات الرقابية؟

بنك برقان:

سندبأ بصافي هوامش الفائدة، حيث يعود السبب الرئيسي لتراجعها في عمليات الكويت إلى خفض سعر الفائدة الذي تم في ديسمبر الماضي. كنا نتوقع أن نشهد أيضاً انخفاضاً في تكلفة التمويل خلال الربع الأول عقب هذا الخفض، إلا أن ذلك ظل محدوداً نظراً للأوضاع الإقليمية، وهو ما ضغط بشكل أساسي على صافي هوامش الفائدة للربع الأول. وعلى الصعيد الآخر، استفدنا في تركيا العام الماضي من دورة تيسير السياسة النقدية، حيث كانت ودائنا قصيرة الأجل وتم إعادة تسعيرها. أما هذا العام، فنشهد إعادة تسعير القروض طويلة الأجل، وهو ما يتماشى مع التقديرات التي أعلننا عنها في مؤتمر المحللين السابق. بالإضافة إلى ذلك، وكما أوضحنا سابقاً، تم تصنيف أحد

العملاء كمقترض متعثر، مما اضطرنا إلى تعليق الفوائد المستحقة التي تراكمت على مدار العام الماضي لهذا العميل تحديداً كحالة استثنائية لمرة واحدة. وإجمالاً، أثرت هذه العوامل الثلاثة مجتمعة على صافي هوامش الفائدة لدينا، ومع ذلك، تشير تقديراتنا لعام 2026 إلى الاستقرار عند مستويات تقارب 2%.

أما بالنسبة للتكاليف، وكما أشرنا سابقاً، فقد نتجت الزيادة الرئيسية عن دمج نتائج بنك الخليج المتحد (UGB)، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف في عملياتنا في تركيا والكويت. ففي تركيا، يؤثر التضخم المرتفع الذي يبلغ حالياً حوالي 30% على تكاليف الموظفين والمصاريف الإدارية الأخرى. وفي الكويت، تعود الزيادة إلى استثمار مدروس في مبادرات التحول الاستراتيجي والبنية التحتية الرقمية، مما أدى لرفع قاعدة التكاليف. وبناءً عليه، أدى الأثر المشترك لهذه العوامل إلى ارتفاع نسبة التكلفة إلى الدخل، ومع ذلك، فإن المستوى الطبيعي المتوقع سيكون في حدود 60%. وفيما يخص تكلفة الائتمان، شهدنا تحسناً ملحوظاً خاصة في هذا الربع، نتيجة عملية تحصيل كبرى لديون مشطوبة سابقاً، مما خفض تكلفة الائتمان إلى 30 نقطة أساس، في حين تقع تقديراتنا المعتادة دائماً ضمن نطاق 50 إلى 60 نقطة أساس.

فيما يتعلق بالحزمة التحفيزية من بنك الكويت المركزي، أعتقد أنه من الصعب التعليق على التوقيت الدقيق لإلغاء هذه التيسيرات. لكن الأمر المهم الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنها أداة سياسة استباقية وراسخة استخدمها البنك المركزي بفعالية في الماضي. على سبيل المثال، خلال فترة جائحة كورونا، تم إقرار تدابير مؤقتة مماثلة لدعم القطاع المصرفي وضمان استمرارية الإقراض في الاقتصاد، ومن ثم جرى إلغاء تلك التدابير تدريجياً وبطريقة مدروسة بمجرد عودة الأوضاع إلى طبيعتها. وفي هذا السياق، ينبغي أيضاً النظر إلى الحزمة التحفيزية الحالية كخطوة داعمة وحصيفة من قبل الجهة الرقابية. وفي نهاية المطاف، سيعتمد استمرار هذه التيسيرات من عدمه على تقييم بنك الكويت المركزي للأوضاع الاقتصادية الكلية والظروف المالية.

تشير و خوش:

بناءً على ذلك، هل ستسعون في هذه الأثناء إلى تعزيز حقوق ملكية المساهمين (CET1)؟ هل من الإنصاف افتراض ذلك؟ لأنه بخلاف ذلك، إذا تم رفع المتطلبات بمقدار 100 نقطة أساس، فلن يتبقى لديكم مصدات رأسمالية كافية.

بنك برقان:

إذا نظرت إلى نسب كفاية رأس المال، ستجد أنها منخفضة نسبياً مقارنة بالمتطلبات الرقابفة السابقة. نحن بصدد تطبيق عدة إجراءات حالياً، تشمل خطة لزيادة رأس المال، ولا بد أنكم لاحظتم حصولنا على موافقة بنك الكويت المركزي على خطتنا لزيادة حقوق الملكية بقيمة 50 مليون دينار كويتي، والتي سيتم البدء في تنفيذها الآن. بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرس إجراءات لتحسين الميزانية العمومية بهدف تحرير جزء من الأصول المرجحة بالمخاطر.

إيلينا سانشيز:

شكراً لكم. سننتقل الآن إلى مجموعة من الأسئلة التي وردت عبر المنصة: ما هو سبب التراجع الملحوظ في نسب رأس المال لديكم مقارنة بالربع السابق؟

بنك برقان:

يعود الانخفاض في نسبة رأس المال بشكل أساسي إلى النمو القوي في الأصول الذي شهدناه خلال هذا الربع.

إيلينا سانشيز:

هل يمكنك التعليق على حركة الودائع في ظل الصراع الدائر في المنطقة؟

بنك برقان:

بشكل عام، لم نشهد تغييراً ملموساً في الواقع، حيث ساهمت الجهات شبه الحكومية في دعم الودائع وتوفير السيولة.

إيلينا سانشيز:

هل اتخذتم قراراً بشأن استرداد سندات الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2) المقومة بالدولار الأمريكي؟

بنك برقان:

لم يتم اتخاذ قرار بهذا الشأن بعد، وسنبت في الأمر مع الاقتراب من تاريخ الاستحقاق (Call Date).

إيلينا سانشيز:

هل تخططون لاستخدام أي تدابير لتأجيل سداد القروض، أو هل قمتم بتفعيل أي منها خلال فترة الصراع؟

بنك برقان:

لم نلمس أي سلوك غير طبيعي قد يستدعي اتخاذ مثل هذه الإجراءات حالياً، حيث تسير الأمور وفق وتيرة الأعمال المعتادة.

راكيش تريباتي:

سؤالي الأول يتعلق بأي تأثير محتمل رصدتموه نتيجة الصراع الدائر حتى الآن، سواء فيما يخص نمو القروض أو مستويات النشاط الاقتصادي بوجه عام. لقد ذكرتم بالفعل أن الودائع لم تتأثر فعلياً. أما بالنسبة لجانب المخصصات، فقد قامت بعض البنوك برصد مخصصات احترازية إضافية بسبب هذا الصراع. ولا أقصد بالضرورة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، لأنها في جميع الأحوال تظل أقل من مخصصات بنك الكويت المركزي التي لديكم بالفعل. ولكن، هل قمت برصد أي مخصصات احترازية؟ أو هل تعتزمون رصد مخصصات احترازية مستقبلاً؟ وبالنسبة لحالة التعثر الكبيرة التي ذكرتم أنه تمت إعادة تصنيفها كقرض غير منتظم هذا الربع، هل كانت مرتبطة بالصراع بأي شكل من الأشكال، أم أنها حالة ضمن سياق الأعمال الاعتيادي؟

وبالانتقال إلى انكماش صافي هامش الفائدة (NIM)، ذكرتم أنه نتج عن تضافر عدة عوامل أثرت على الفوائد المعلّقة، بالإضافة إلى أثر خفض أسعار الفائدة وعوامل أخرى. لذا، وبالنظر إلى التراجع البالغ 40 نقطة أساس على أساس ربع سنوي، كم تبلغ حصة الفوائد المعلّقة من هذا الانخفاض مقابل الحصة المرتبطة بالنشاط التشغيلي الاعتيادي؟

سؤالي الأخير يتعلق برأس المال، أود فقط التأكيد على أن الموافقة التي حصلت عليها هي لإصدار حقوق أولوية بقيمة 50 مليون دينار كويتي، هل هذا صحيح؟

بنك برقان:

نعم، إن مبلغ 50 مليون دينار كويتي هو القيمة المستهدفة لزيادة رأس المال. وفيما يتعلق بسؤالك الأول، فنحن لم نلمس حتى الآن أي تأثيرات جوهرية علينا، ولكن في حال استمرار هذا الوضع والصراع القائم، فسنقوم حينها

بإعادة التقييم. مع ذلك، لا نزال نتوخى الحذر. وبخصوص سؤالك الثاني حول القروض غير المنتظمة، فقد أشرنا في مؤتمرنا التحليلي السابق إلى وجود تركيزات ائتمانية محددة، وهي لا ترتبط بالسوق أو بالقطاع، بل هي تركيزات معينة تسعى الإدارة جاهدة لتقليصها.

أما بخصوص صافي هوامش الفائدة (NIMs)، فكما أوضحنا أنفاً، شهدت العوائد ضغطاً بالفعل عقب خفض سعر الفائدة في ديسمبر الماضي، في حين لم تنخفض تكلفة التمويل بالتوازي مع ذلك الخفض، فنحن لا نزال ندفع علاوة إضافية مقابل السيولة الفائضة المتوفرة في السوق. وفي السيناريوهات الطبيعية، تنخفض تكلفة التمويل عادةً بعد خفض الفائدة، ولكن بشكل تدريجي تزامناً مع استحقاق الودائع. إلا أن ما شهدناه، لا سيما في ظل الصراع الإقليمي الراهن، هو بقاء تكلفة التمويل بالدينار الكويتي عند مستويات مرتفعة. لذا، لا نزال بحاجة لمراقبة تطورات الأوضاع في الفترات المقبلة، وما إذا كان سيحدث انخفاض في تكلفة التمويل بما يساهم في تحسين هوامشنا من مستوياتها الحالية. وللإجابة على سؤالك بشكل محدد، فقد بلغ أثر تطبيق الفوائد حوالي 15 إلى 18 نقطة أساس. وبناءً عليه، كانت توقعاتنا تشير إلى أن نسبة 2% هي المستوى الطبيعي الذي نتوقعه لصافي هوامش الفائدة هذا العام على مستوى المجموعة.

إيلينا ساتشيز:

ما هي توقعاتكم لصافي هامش الفائدة، ونسبة التكلفة إلى الدخل، ونمو القروض، وتكلفة المخاطر؟

بنك برقان:

بالتأكيد. نستههدف تحقيق صافي هامش فائدة بنسبة 2% كما ذكرنا أنفاً. وفيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، فمن المتوقع أن تستقر عند مستوياتها الطبيعية والبالغة نحو 60%. وفيما يتعلق بنمو القروض، فإننا نتطلع إلى نمو بنسبة خانة واحدة متوسطة (Mid-single digit) على مستوى المجموعة. وبالنسبة لتكلفة الائتمان، فمن الصعب جداً في الوقت الحالي التنبؤ بمستواها نظراً للأوضاع الراهنة، إلا أن مستواها الطبيعي كان يحوم حول 50 نقطة أساس.

إيلينا ساتشيز:

حققت إيرادات الرسوم والعمولات لديكم ارتفاعاً حاداً على أساس سنوي خلال الربع الأول، هل لكم أن تسلطوا الضوء على أسباب ذلك؟ أشرت سابقاً إلى أثر تجميع البيانات المالية لبنك الخليج المتحد، ولكن حبذا لو زودتمونا بمزيد من التفاصيل بهذا الشأن.

بنك برقان:

هناك سببان رئيسيان وراء نمو إيرادات الرسوم والعمولات. الأول، كما أشرت، يعود إلى تجميع البيانات المالية لبنك الخليج المتحد، وهو ما لم يكن موجوداً في الربع الأول من العام السابق. أما السبب الثاني، فيتمثل في نمو عمليات التمويل التجاري في شركتنا التابعة في الجزائر.

إيلينا سانشيز:

ما هي العوامل التي ساهمت في ارتفاع الإيرادات الأخرى؟ وهل يعود ذلك إلى استرداد مخصصات ائتمانية أم إلى استرداد قروض؟

بنك برقان:

نعم، هذا صحيح، وذلك في كل من عملياتنا في الكويت وتركيا.

إيلينا سانشيز:

هل يمكننا معرفة مدى حساسية محفظة القروض لديكم تجاه الأزمة الجيوسياسية، وتحديداً ما يتعلق بانكشافكم على قطاعي العقار والإنشاءات بنسبة 20%؟

بنك برقان:

بشكل عام، يعتمد كبار عملائنا على الإنفاق الحكومي، وللأمانة، فإن الأجواء العامة السائدة في البيئة التشغيلية تشهد تباطؤاً، وعلينا الاعتراف بذلك. لذا، وفيما يخص الحساسية، نعم، قد نشهد تباطؤاً في محفظة قروضنا إذا ما استمر هذا الوضع لفترة أطول.

إيلينا سانشيز:

سؤال آخر بخصوص الانكشاف على الأطراف ذات الصلة.

بنك برقان:

اتخذنا قراراً بخفض معاملات الأطراف ذات الصلة، وهي في تحسن مستمر.

إيلينا سانشيز:

شكراً لكم. نظراً لعدم وجود أسئلة إضافية، أنقل بالكلمة الآن إلى الإدارة للإدلاء بأي ملاحظات ختامية.

بنك برقان:

شكراً إيلينا. شكراً للجميع، سعدنا بالتواصل معكم. يرجى عدم التردد في التواصل معنا حال وجود أي أسئلة أخرى، كما يرجى تزويدنا بأرائكم حول تطبيق علاقات المستثمرين (IR App) حال سنحت لكم الفرصة.